مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية issn 2261-7633

المجلد: الثالث 03 العدد: الثاني 02 السنة: 2020 ص.ص: 373 - 405

الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في ايران (1979-1988)

Socio-economic conditions in Iran(1979-1988)

وداد جابر غازي، الجامعة المستنصرية، (العراق) dralimajeed82@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2020-09-26 تاريخ قبول المقال: 2020-11-23 تاريخ نشر المقال: 2020-12-31

الملخص :

كان لنجاح الثورة الاسلامية في ايران 1979، الاثر الواضح في الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية، بسبب التغيير الذي حصل في ايران، وفي رؤيتها للعالم الخارجي ولتغيير خريطة الحلفاء والخصوم في البيئة الدولية والاقليمية، ومنذ تلك اللحظة التاريخية، وصانع القرار الايراني يتصرف بما تميله المصلحة القومية من جهة، وبين متطلبات الاهداف الايديولوجية من جهة اخرى.

تكمن السمة التاريخية العالمية للثورات في انها تترك اثارا جلية تتجاوز الحدود الجغرافية لبلده، وتحرر هذه الاثار طاقات هائلة تقضي الى تصاعد امواج عنيفة من الثورة وضد الثورة، سواء داخل ذلك المجتمع الثائر او في المجتمعات الاخرى، وهكذا تستحق الثورات السياسية والاجتماعية اهتماماً خاصاً ولا يعود هذا الاهتمام الى مجرد اهميتها البالغة بالنسبة لتاريخ الشعوب والعالم، انما لتمييزها في التغييرات والتحولات الاجتماعية الانسانية الامر الذي يستحق تركيزا واهتماما خاصا".

الكلمات الافتتاحية: (الاجتماعية، الاقتصادية، الثورة الاسلامية)

Abstract: The success of the 1979 Islamic revolution in Iran has had a clear impact on the socio-economic situation, due to the change that has taken place in Iran, its perception of the outside world and the change of the map of allies and adversaries in the international and regional environment, And between the requirements of ideological objectives on the other.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية issn 2261-7633

المجلد: الثالث 03 العدد: الثاني 02 السنة: 2020 ص.ص: 373 - 405

The global historical characteristic of the revolutions is that they leave clear traces that transcend the geographical boundaries of their country. Attention to the mere importance of the history of peoples and the world, but to distinguish them in human changes and social transformations, which deserves special attention and attention .

Key Words: (Social, Economic, Islamic Revolution)

مقدمة:

كان لنجاح الثورة الاسلامية في ايران 1979، الاثر الواضح في الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية، بسبب التغيير الذي حصل في ايران، وفي رؤيتها للعالم الخارجي ولتغيير خريطة الحلفاء والخصوم في البيئة الدولية والاقليمية، ومنذ تلك اللحظة التاريخية، وصانع القرار الايراني يتصرف بما تميله المصلحة القومية من جهة، وبين متطلبات الاهداف الايديولوجية من جهة اخرى.

تكمن السمة التاريخية العالمية للثورات في انها تترك اثارا جلية تتجاوز الحدود الجغرافية لبلده، وتحرر هذه الاثار طاقات هائلة تقضي الى تصاعد امواج عنيفة من الثورة وضد الثورة، سواء داخل ذلك المجتمع الثائر او في المجتمعات الاخرى، وهكذا تستحق الثورات السياسية و الاجتماعية اهتماماً خاصاً ولا يعود هذا الاهتمام الى مجرد اهميتها البالغة بالنسبة لتاريخ الشعوب والعالم، انما لتمييزها في التغييرات والتحولات الاجتماعية الانسانية الامر الذي يستحق تركيزا واهتماما خاصا".

ومن الآثار الفريدة للثورات السياسية الاجتماعية، وما ينجم عنها من تغييرات جذرية في البنى الاجتماعية والسياسية، ومنطق الثورات المعاصرة انها تحرر الشعوب المضطهدة، بل البشرية المظلومة كلها من الظلم والجور والتعسف ، وكان الشعب الايراني اول شعب مسلم ينهض بين شعوب العالم المضطهدة، ولم يحرر نفسه من احقاد السلطة المستبدة الحاكمة فحسب، انما انقذ مجتمعه من نير الاستعمار ونفوذ القوى الاجنبية كافة.

ان النصف الثاني من سبعينات القرن العشرين، ارتبط بتهديدات اكثر جدية للشخصية القومية الايرانية، وبقوة اكثر لمؤسسة قادت تاريخيا العمل العام واشتركت فيه بشكل مؤثر وفعال، وكذلك الظروف السياسية والاقتصادية التي شهدتها ايران في النصف الثاني من السبعينات في غيرها من دول العالم الثالث، بل ان

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية issn 2261-7633

المجلد: الثالث 03 العدد: الثاني 02 السنة: 2020 ص.ص: 373 - 405

بعض هذه الدول شهدت اوضاعا اقتصادية وسياسية اسوا، ما يؤهلها لحدوث ثورة بحجم الثورة الايرانية نفسه ، ان لم يكن بالضرورة ببرنامجها الايديولوجية نفسه، ما افتقدته هذه التجارب هو ما يمكن ان نطلق عليه (البوتقة) هذه البوتقة التي تصهر كل تلك العوامل وتبلورها، ومن ناحية اخرى تحفز وعي الجماهير بوجود مشكلة ومن ناحية ثالثة تقدر على مهمة تعبئة الجماهير وراء هدف سياسي لتغيير النظام.

اولا: مقدمة عن الاوضاع الاجتماعية الاقتصادية حتى قيام الثورة حتى عام 1979

ارتبطت الاسرة البهلوية التي حكمت ايران (1925-1979) منذ نشأتها في العشرينيات من القرن الماضي، ليس فقط بمجموعة من التوجهات الاقتصادية والسياسية، التي هدفت الى تركيز السلطة في الاسرة البهلوية، ولكن ايضا بتوجهات اقتصادية واجتماعية، تعكس رؤية محددة للذات والآخر ، فكانوا ينظرون الى التاريخ الايراني على شكل مراحل متعاقبة، وان المرحلة التي ارتبطت بالفتح (وفي وجهة نظره بالغزوة العربي الاسلامي) مرحلة يجب تجاوزها، والعودة الى التاريخ الايراني القديم، وقاموا بترجمة عدائهم لرجال الدين ولمظاهر التدين، كارتداء النساء الحجاب من خلال سياسات اصدرها في منتصف الثلاثينيات بمنع النساء من ارتداء الحجاب في الاماكن العامة، كذلك قام الشاه بتشجيع مؤسسات التعليم المدني على حساب المؤسسات التقليدية المرتبطة بالمؤسسة الدينية[1].

تبلورات الازمة الاقتصادية، التي ضربت ايران في اعقاب الحرب العالمية الثانية(1939-1945)، وبالتحديد في بداية الخمسينيات سببت اوضاع اقتصادية صعبة، ولم تكن سياسية الحكومة الاقتصادية بمستوى تلك الازمة، فقد ادى ذلك الى هروب رؤوس الاموال الايرانية الى الخارج، ونظرا لتفاقم اوضاع الطبقات الفقيرة المتمثلة بالعمال والفلاحين، وضغط القوى السياسية الداخلية والضغوط الخارجية، لاسيما الولايات المتحدة الامريكية، اضطر الشاه للقيام بسلسلة من الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية[2].وتمثلت في القيام باصلاحات سطحية ذات طابع فوقي، لم يكن القصد منها الاصلاح بقدر المحافظة على انماط السلطة التقليدية، فضلا عن استيعاب المعارضة الواسعة، فاصدر الشاه مشروعه الاصلاحي الذي اطلق عليه اسم (الثورة البيضاء) [3] في كانون الثاني 1963، كان على شكل مراحل، وجاءت المرحلة الاولى متكونة من (6) بنود ،وكان الاصلاح الزراعي العنصر الرئيسي في هذا

المشروع، الا ان الشاه واصل اضافة بنودا جديدة لثورته البيضاء ،وكان كلما استجدت الحاجة اضاف بندا جديدا حتى وصلت الى (16) بندا عام 1977[4]

سعى محمد رضا شاه(1941-1979) الى غرس الافكار الغربية التي تركزت عليها من خلال دراسته في الخارج، فكان يرى ان خلاص ايران ونجاتها من تقلبات القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين، ومن هيمنة القوى العظمى، التي كانت تسيطر على مصالح البلاد يمكن تحقيقه بوساطة التغريب، وكسر قيود وتقاليد الماضي لبناء ايران التي تستطيع ان تكون متكافئة مع ما يسمى بالمجتمعات الغربية، واجهت ايران في فترة ستينات وسبعينات القرن الماضي موجة واسعة من رياح الغرب التي اخذت تهب على ايران، لتقتلع كل ما هو متعارف عليه، وتبنى جذور جديدة ، كان على الشعب الايراني تقبلها، والتعايش معها برغبته او رغما عنه، وكان الشاه قد رغب بجعل ايران بلدا غربيا بالجذور، اي بالتعليم والثقافة، فكان التأثر بالغرب ثقافيا يوازي الاعتماد عليه اقتصاديا، لذلك كان التعليم اكثر المؤسسات الثقافية تقريبا، فتم تغير مناهج التعليم لتكون صورة عن المناهج والافكار الغربية، المناهج مترجمة حرفيا دون محاولة تكيفها لتتناسب مع البيئة الايرانية من اجل ايجاد جيل جديد مؤمن بالافكار الغربية، ليشكل الاساس الذي ستتركز عليه ايران مستقبلا، وامتد هذا التأثير ليشمل الجامعات التي اصبحت هي الاخرى تستمد مناهجها وطرائق تطويرها من الدول الغربية، لاسيما من الولايات المتحدة الامريكية، فتم توقيع عدد من العقود مع جامعات امريكية لتطوير المؤسسات التعليمية في ايران، وانشأت جامعة بهلوي في شيراز عام 1962 لتكون امريكية في نهجها وادارتها، مقطوعة عن الدولة الايرانية الا فيما يخص التمويل، ويقدر، بان اكثر من 90% من نصوص التربية وعلم النفس المستخدمة في مدارس تدريب المعلمين الايرانيين، كانت نصوص على التربية الامريكيين مترجمة الى اللغة الفارسية[5].

اصدرت حكومة اسد الله علم في العام 1962[6]، تعديلا لقانون المجالس المحلية، الغي بموجبه القسم على القرآن عند الترشيح لتلك المجالس وحل محلة اي كتاب سماوى آخر، والغي شرط الاسلام بين المرشحين، واعطى القانون المرأة حق الترشيح والانتخاب في البرلمان، كما واسندت اليهن مناصب وزارية، وبلغت نسبة مشاركة المرأة حسب احصاء عام 1971 حوالي11% في المجموع العام للسكان، وشهدت المدة من العام 1963 حتى العام 1977، تطورا ملموسا في درجة اسهام المرأة في الحياة

السياسية بصورة تتماشى مع الانفتاح اللامحدود على الغرب، بما يحمله هذا الانفتاح من قيم وتقاليد جديدة تصطدم بقيم وتقاليد المجتمع الايراني المحافظ، التي كانت تفرض عدم خروج امرأة عن دورها التقليدية كمربية اطفال ربة بيت ،وتحول دون خروجها الى ميادين العمل ودخول الاماكن المحرمة ، مثل دور عرض الافلام والفنادق والمسارح، علاوة على فسح المجال امامها للتعلم الذي كان مقتصرا على الرجل، فازداد عدد الفتيات في المدارس الابتدائية من 31% في العام 1965، الى 60% في العام 1970 والى 67% عام 1974، ودخلت المرأة ميادين العمل، وقل اعتمادها اقتصاديا على الرجل، لكنها بالمقابل اصطدمت بالقيم الاجتماعية السائدة، ازدادت حالات الطلاق بسبب اصررها على الاستمرار بالعمل، فارتفعت نسبة الطلاق في المدينة الى(9) لكل الف ،وفي العام 1967، صدر (قانون حماية الاسرة) الذي منع الزواج للفتيات من (15) الى (18) ، وللفتيان من (18)الى (20)وحدد من تعدد الزوجات والطلاق، واوعز الى وزارة التعليم العالي بعدم تسجيل النساء، اللواتي يرتدين الشادور، وقد كان محمد رضا شاه يدرك التأثير القوي للمرأة على المجتمع وداخل الاسرة لذلك اراد كسب تأييدها[6].

اتجهت ايران نحو التغريب بشكل كامل ،فطالب اجهزة الحكم والادارة والمباني الخاصة واملاك الاسرة الامبرطورية بل وحتى تصرفات الشاه وعائلته اللذين جعلا ايران مزرعة خاصة يديرها الخبراء الاجانب كيفما يشئاون وبطابع تغلب عليه العشوائية غيرالمقصودة مرة والمقصودة مرات كثيرة فكانوا يصلحون قصرا ويدمرون قرية ومزرعة تتعاش منها الاف الاسر الفقيرة التي تراقب ثروات البلاد، وهي تصب في خزائن ارباب الحكم والحاشية والانكى من ذلك جيوب الخبراء الاجانب[7].

واجهت سياسية الشاه التغريبية وقرارته في مختلف جوانب الحياه معارضة واسعة قادها رجال الدين، وظهر عدد كبير من المفكرين الذين ساهموا في ايقاظ الشعب الايراني ودعوته الى عدم الاحتراز وراء نوايا الحكومة الرامية الى جعل ايران بعيدة عن مجتمعنا وجيرانها، وكان ابرز هؤلاء المفكرين، فمثلا بهراتقي وال الاحمد وعلى شريعتي الذي هاجم هيمنت الغرب على ايران، فقد سجل في كتاب اصدر، بعنوان(تأملات مسلم ملتزم) الاتي نصه: ((يا صديقي اني اعيش في مجتمع، واوجه نظامه يسيطر على نصف الكون وربما بكامله وتساق البشرية الى معقل جديد للعبودية ورغم اننا لسنا في عبودية بذئية الا اننا في طريقنا الى مصير اسوا، لقد استعبدت افكارنا وقلوبنا وقوة ارادتنا، وباسم علم الاجتماع والتربية والفن والحرية الجنسية والحركة المالية وحب الاستقلال وحب الفرد، فقد انتزع من قلوبنا كليا الايمان بالاهداف، والايمان بالمسؤولية الانسانية، والاعتقاد بمدرسة الفكر التي يتبعها المرء، فقد حولنا الى اوعية فارغة تستقبل الى شيء، يسكب في دخلها))[8].

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية issn 2261-7633

المجلد: الثالث 03 العدد: الثاني 02 السنة: 2020 ص.ص: 373 - 405

لم تقدم مراحل الثورة البيضاء حلولا لمشاكل العديد من فئات الشعب الايراني، كون الغرض منها امتصاص النقمة الشعبية مقابل حكم الشاه، فمثلا في الريف الايراني تدهور القطاع الزراعي وحرم العديد من سكان الريف من الاعمال الزراعية الكافية لسد قوتهم، وعدوا عاطلين من العمل الأمر الذي دفعهم الى الهجرة فسكنوا ضواحي المدن الكبيرة(طهران و اصفهان وغيرها) في بيوت من صفيح مشكلين ما عرف بـ(حزام القفز) حول تلك المدن، اما الحكومة فقد واجهت المهاجرين بأساليب قاسية محاولة ابعادهم عن المدن، فوجد اولئك المعوزين ضألتهم في المؤسسة الدينية، التي احتضنتهم محاولة التخفيف عنهم، فوجدوا فيها القوة التي يمكن ان تواجه بها الشاه، فيما غذوا هم (المهاجرين) الشرارة التي اشعلت الثورة ضد حكمه[9].

لم تكن نتائج الثورة البيضاء، بالنسبة للعمال افضل من نتائجها بالنسبة للفلاحين ،على الرغم من اصدار الشاه عدة قوانين تخص الطبقة العاملة، اذ أرتفع عدد العاطلين على العمل ، ولم ترتفع اجور العاملين على الرغم من ارتفاع تكاليف المعيشة من 10% في عام 1970 الى 90% في علم 1976، اذ اصبحت كلفة المعيشة في المدن الايرانية الرئيسة هي اكثرها مما هي عليه في بريطانيا بـ(11) مرة على الاقل، اولى الشاه عناية كبيرة بالتعليم، فبعد مضي اكثر من عشرة اعوام على الثورة البيضاء، كان عدد الاميين يبلغ 75% من عدد السكان وذلك لقله المدارس والمدرسين والتكاليف الباهظة للتعليم، وصعوبة شروط القبول في الجامعات، الامر الذي دفع العديد من الطلبة لاستكمال دراستهم في الخارج، وكان معظمهم من ابناء النخبة الايرانية[10].

كانت الاوضاع الصحية سيئة هي الاخرى واستنادا الى احصائيات الحكومية لاتخلو من المبالغة وعدم الثقة، تشير الى ان عدد الاطباء، بلغ نسبته طبيب واحد لكل (2872) مواطنا ، كما اشارت الى ان عدد الاطباء في طهران قد بلغ (64.4%)،كما تعاني المناطق الفقيرة من قلة الاطباء والمستشفيات[12].

يعد الاقتصاد الايراني واحد من تلك الاقتصاديات، التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية، اذ تمثل الصادرات المصدر الرئيسي للحصول على العملات الاجنبية، فمن خلالها يمكن تغطية معظم الاستيرادات من السلع والخدمات، ومواجهة الالتزامات المالية الخارجية، كذلك اعتمد الاقتصاد الايراني

على قطاع التجارة الخارجية في تمويل برامجه التنموية، كما تلعب التجارة الخارجية دورا بارزا في تشكيل العلاقات الاقتصادية لايران مع الدول الاخرى من جهة، وفي البناء الهيكلي للاقتصاد الايران من جهة اخرى [13].

ايران هي احدى تلك الدول التي واجهت خطر التبعية مع بداية العقد الاول من هذا القرن واكتشاف النفط فيها الى الوقت الحاضر. فالاقتصاد الايراني اعتمد في نشاطه على انتاج وتصدير النفط ، لذا تميزت السياسات الاقتصادية الايرانية بزيادة معدلات الانتاج النفطي لتحقيق جملة من الاهداف منها توسيع وتسريع عملية التحديث للقضاء على التخلف العام في ايران، حاجة ايران الى تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية التي تضمنتها الخطط الاقتصادية، تمويل الانفاق العسكري المتزايد، تغطية الاستيرادات من السلع الاستهلاكية والانتاجية، تغطية متطلبات الانفاق الجاري، ثم ادت زيادة الثقة في ايرادات النفط لتمويل التنمية في الاقتصاد الايراني الى صياغة خطط في صورة اكثر طموحا، فضلا عن اعتماد الحكومة الايرانية على الاقتراض من الخارج ووصلت الى(24%) من اجمالي النفقات خلال السنوات(1970-1978)، لذا ظل النفط هو المحرك الرئيسي لعملية التنمية والمصدر الاول لايرادات جميع الخطط الاقتصادية الايرانية، فقد قدرت ايرادات ايران المالية من النفط ولمدة خمسة سنوات(1973-1978) بمبلغ(98) مليار دولار وهي تغطي(80%) من اجمالي النفقات[14].

لقد تأثر الاقتصاد الايراني بشكل كبير، وزارت الاوضاع سوءا على الرغم من ارتفاع اسعار النفط في عام 1973، على اثر اتفاقية النفط (الكوسنتوريتوم)[15] ، اذ زادت ايرادات النفط حتى بلغت(19) بليون دولار خلال سنة، مما ادى الى زيادة عرض السلع المحلية والاجنبية، لكنها لم تقابل بزيادة في الطلب، الأمر الذي ادى الى حدوث تضخم ،او ما يسمى بـ(ازمات الرفاه)، الا ان الحكومة اتخذت عدة اجراءات لحل هذه الازمة منها، اتباع برنامج احترافي اجنبي رسمي، والغاء تعريفه الاستيراد واصدار واسع للسندات الحكومية، وقطع للنفقات الحكومية، وغيرها من الاجراءات، ومع ذلك لم تحد من التضخم الذي اخذ يتزايد بسرعة كبيرة، نتيجة قيام الحكومية بتخصيص نسبة(23.7%) من ميزانية الدولة للنفقات العسكرية، وما يرتبط بها، فأخذت ميزانية الجيش بالارتفاع حتى وصلت في عام 1975 الى (10) مليارات دولار، اذ كان برنامج الشاه يحصل على معدات حربية اكثر من فرنسا وبريطانيا والمانيا الغربية،

تمحضت سياسة الشاه الاقتصادية عن ظهور طبقة اجتماعية متميزة سيطرت على معظم ثروات البلاد، وكانت تعرف(هزار فاميل) (الالف عائلة)، وضمت هذه الطبقة اخوة الشاه واخواته، ومنتسبي البلاط، وبعض الوزراء والراسماليين الكبار، اما الشاه محمد رضا بهلوي (1941-1979) فقد كان له الحظ الاوفر في الحصول على الثروات، اضافة الى الثروة التي ورثها من والده رضا الشاه حين كانت له املاك وعقارات في عدة دول مثل امريكا وسويسرا وفرنسا ، فضلا عن حياة البذخ والاسراف التي عاشها الشاه وعائلته[16].

عانت ايران خلال السنوات 1977-1978 ازمة اقتصادية حادة نجمت بالدرجة الاساس عن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة ابتداء بالثورة البيضاء ونهاية بتبعيتهاا للغرب، فقد اثر تذبذب العوائد النفطية سلبا على الوضع الاقتصادي الايراني، فقد ادى انخفاض الدخل النفطي والارتفاع الكبير في الاستيرادات عام 1976 الى امتصاص الفائض في ميزان المدفوعات ، الذي سجل عجزا قدره (2.5) مليار دولار، وفي العام 1977، بلغت استيرادات ايران بين 21 اذار حتى 21 كانون الاول حوالي (10.2) مليار دولار، لذلك ظهرت على الاقتصاد الايراني اواخر حكم الشاه المؤشرات الاتية:-

1- العجز في الميزان التجاري.

2- التضخم.

3- ارتفاع معدلات الديون الخارجية والداخلية.

4- تقليص فعالية القطاع العام، وفسح المجال امام القطاع الخاص.

5- البطء في تنفيذ المشاريع الانتاجية.

6- الاتفاق في نمو معدلات الانتاج قياسا بمعدلات الانتاج قياسا بمعدلات استيراد المستهلك الايراني.

7- الاختناقات التي شهدتها البلاد في مجالات.

8- ربط السياسية الاقتصادية بالمطامح السياسية.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية issn 2261-7633

المجلد: الثالث 03 العدد: الثاني 02 السنة: 2020 ص.ص: 373 - 405

يمكن القول ان الاقتصاد الايراني انحدر الى مستوى واطئ جدا، وكان الشعب هو الذي يدفع دائما الثمن من سياسة اقتصادية ساد في ظلها القفز، وسياسة عسكرية دكتاتورية صارمة انتشر في ظلها الظلم والتعذيب والقتل [17].

ثانيا: الاوضاع الاجتماعية بعد الثورة الاسلامية في ايران.

ان اسقاط النظام الملكي الشاهنشاهي واحلال الجمهورية الاسلامية الايرانية محله، والحصول على الاستقلال السياسي هو من ابرز منجزات الثورة الاسلامية في اطارها العام، والتي على اساسه تحققت باقي المنجزات، كان بمثابة الارضية الصلبة والمتينة للتأسيس لرحلة ايران الطويلة وانتقالها من طور الى صور.ادى التحول الجوهري الذي عرفه المجتمع الايراني خلال العقدين الماضيين الى تحدد الاهتمام بالسبل التي تطورت من خلالها التفاعلات الاجتماعية والتقاليد الثقافية ،وشهدت ايران عمليا طويلة الاجل من التغيرات الاجتماعية المتراكمة التي حفزت اشكالا متنوعة من ردود الفعل والتعديلات، بما في ذلك سياسات جدلية وطائفة واسعة من الحركات الاجتماعية التي انكبت على تغير الواقع الاجتماعي في البلاد، وبعد التركيز على انماط التغير المتشابكة والمترابطة يرى البعض ان الاضطرابات الاجتماعية العميقة مثل النمو السكاني والتغيرات الديمغرافية والراسمالية، والتحول الصناعي، والحداثة وانتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، تترك تبعات بالغة التاثير ونظر الى تغلغل هذه العملية، لاشك في ان اي تغيير ملحوظ يحصل في احد جوانب الحياة الاجتماعية يؤثر على الجوانب الاخرى[18].

1-نظرية ولاية الفقيه واثارها الاجتماعية.

في خصم الثورة التي ولدت من رحمها الجمهورية الاسلامية، حصل تطور في ايران للمرة الاولى في تاريخ العالم، منحت دولة نفسها ولاية جمهورية وسيادة دينية متمحورة حول رجال الدين في الوقت ذاته، وتقع قيادة ولاية الفقيه ،التي وضع السيد الخميني نظريتها ، فيما كان منفيا في النجف الاشرف في سبعينات القرن الماضي، في قلب البناء المؤسسي للدولة الايرانية ، التي عانت الانتفاضات الشعبية والاجتياح والعقوبات وتهديدات الحرب طيلة عقود ثلاثة، وبهذا يمكن وصف النظام الحكومي في ايران في افضل الاحوال ، بإنه حكم رجال الدين ،وارتكزت نظرية ولاية الفقيه للسيد الخميني على مجموعة

محاضرات، القاها خلال ثمانية عشر يوما من عام 1969 على طلاب الحوزة العلمية في النجف الاشرف، والتي تحمل العناوين الآتية:

1. ضرورة تشكيل الحكومة.
2. نظام الحكم الاسلامي.
3. سبل النضال من اجل تشكيل حكومة اسلامية.

ومن الجدير بالذكر فان الدولة الدينية التي تمثل اساس المشروع السياسي الذي دعا اليه السيد الخميني، كانت محددا ضمن المحاور الاتية:-

1.البعد العقائدي، كان السيد الخميني يري في هذه الدولة استمرار لجوهر الدين الاسلامي وحقيقته بعد عهد الرسول الكريم(صلى الله عليه واله وسلم) وائمة اهل البيت عليهم السلام.

2.البعد الشرعي: تأسست الدولة بعد مجيء الاسلام، وعمل على توحيد كيانها ومصيرها، وكان لابد من المحافظة على هذا الوجود واستمراره وهو وظيفة شرعية تقع مسؤولية على الفقهاء.

3.البعد الاجتماعي: على الرغم من ان نظرية ولاية الفقيه المطلقة تستند الى اسس شرعية ودينية محكمة، فانها اكتسبت بعدا اجتماعيا من خلال تأييد الشعب الايراني الواسع لها، الأمر الذي اخرجها من حيز النظرية الى مجال الممارسة العقلية[19].

2-اللجان الثورية ودورها في تقديم الخدمات الاجتماعية.

فرضت منظمات محلية عرفت بـ(اللجان الثورية) سيطرتها على الشارع الايراني، مما يعد العديد منها بمثابة امتداد لـ(لجان الاحياء)، التي تشكلت من غضون الثورة 1978، وكانت مهامها تنحصر في تعبئة السكان للقيام بالمظاهرات، وتنظيم الاضطرابات وتوزيع المواد النادرة على السكان مثل (الكيروسين، ورفع مكبرات الصوت بـ(اصوات اطلاقات نارية) مسجلة على اشرطة كاسيت من فوق سطوح المنازل لإثارة رجال الشرطة والجيش المحاصرين لهم ، وكذلك بث خطابات السيد الخميني المرسلة من منفاه في العراق ثم فرنسا في انحاء ايران كافة، وتم تشكيل عدد من هذه اللجان الثورية المحلية كل مدينة، ففي طهران

تشكلت(14) لجنة تحت سلطة اللجنة الثورة المركزية، وفي تبريز كان هناك (34) لجنة وفي اصفهان(17) لجنة، اما المدن الا صغر فقد كانت هناك حوالي(2-3) من اللجان[20].

نالت اللجان الثورية دعما شعبيا، اذ حلت الكثير من المشاكل المستعصية للحكومة، من قبل مساعدة الفقراء من خلال توزيع الطعام، والبيع باسعار منخفضة، والاشراف على بناء المدارس، والمستوصفات والجوامع في المناطق الريفية، فيما اخذت بعض اللجان مهاماً اداريا من ختم جوازات السفر، وتنظيم المرور، ثم تعيين رجال الدين في المؤسسات والدوائر الحساسة كالجيش والشرطة والتربية والتعليم وغيرها، وكذلك دائرة التنفتيش العامة والعدالة الادارية وغيرها، وذلك الاشراف او القيام بالتثقيف الايدلوجي، وعلى هذا النحو سيطرة هؤلاء على مقاليد الامور تدريجيا[21].

قام السيد الخميني بوضع الاسس التنظيمية للجان الثورية ،عندما قام بتعيين اية الله محمد رضا (مهدوي كنى)، رئيسا لهذه اللجان للاشراف عليها، وتنظيم اعمالها وواجباتها، بصفته عضوا في المجلس الثوري[22]، ورئيسا للجنة الثورية الاسلامية المركزية طهران، ونائبا لوزير الداخلية في حكومة بارزكان، واوعز السيد الخميني الى انشاء عدد من المؤسسات ذات الطابع الخدمي الاقتصادي والاجتماعي، ومنها (مؤسسة جهاد البناء) التي تم تأسيسها في 17 حزيران 1978، وقد باشرت هذه المؤسسة باعمار القرى المهملة في زمن نظام الشاه، فضلا عن تقديم المساعدات الزراعية للفلاحين من بذور واسعه ومكائن والالات زراعية وغيرها، كما وفرت للفلاحين كل ما يلزم لتطوير الثروة الحيوانية، كما ساهمت هذه المؤسسة في تقديم كافة التسهيلات التي من شأنها ادامة الحياة العلمية في الريف، من معامل للصيانة المكائن الزراعية والطبابة البيطرية، وحفر الآبار وبناء الدور والمساجد والمدارس وغيرها، وقدمت هذه المؤسسة خدماتها الصناعية والصحية للمواطنين عن طريق متطوعين من كادر البلاد الوظيفي، ولتنظيم هذه الخدمات والاشراف عليها ثم استحداث وزارة خاصة بهذه المؤسسة ، لإكمال دور المؤسسة في تقدم الخدمات لأفراد الشعب، وتم تأسيس مكتب مركزي في طهران تفرعت عنه شعب في كافة انحاء الجمهورية الاسلامية[23].

انبثقت مؤسسة الشهيد في شباط 1980، من خلال خطابات السيد الخميني وتوجيهاته في تقديم الخدمات الى كادر الثورة الاسلامية من الشهداء، عن طريق الاهتمام بعوائلهم ورعايتهم، ولا سيما عوائل الذين اصيبوا بامراض وعاهات دائمة، وممن صاروا في اعداد المفقودين، كما تم تشكيل لجنة السيد الخميني للاغاثة في اذار عام 1980، وكانت مهمتها تقديم العون والمساعدة للمحتاجين من الناس، الذين لم يكونوا قادرين على الحصول على العون من المؤسسات الاخرى كتقديم قروض بدون فائدة وغيرها، ومن المؤسسات التي انشائها بعد انتصار الثورة الاسلامية هي حركة محو الامية، وذلك في اطار وضع خطر شاملة للقضاء على الامية بين افراد الشعب الايراني، اذ انشأت هذه الحركة في كانون الثاني 1980، وقد تضمنت هذه المؤسسة التعليم لكلا الجنسين، وكذلك تم انشاء (مؤسسة المستضعفين) و (المحرومين) بعد قيام الثورة الاسلامية، وذلك بهدف ادارة الالات والمصانع وسائر الثروات التي خلفها اعوان النظام الملكي، واستغلال هذه الثروات لمصلحة الطبقات المحرومة وتحت الاشراف الحكومي للجمهورية، وتم انشاء (مؤسسة الجهاد العلي) التي تعمل على تجميع الطاقات العلمية للجامعات وتلبية الحاجات الفنية ، والتقنية لاجهزة الدولة ودوائرها ومصانع البلاد والاستفادة من علوم اساتذة المعاهد العليا وطلابها، وانشاء مراكز الاختبار والتجارب القائمة ومباشرة الابحاث والدراسات في القطاعات المختلفة الطبية والصناعية والعسكرية، وهو تنمية الثورة العلمية كنتيجة للثورة الاسلامية العامة، وانشاء (مؤسسات التحقيقات العلمية الصناعية)، وكان الهدف من انشاء هذه المنظمة هو اكتشاف وتشجيع الافراد المتفوقين والمخترعين، واصحاب الافكار الجديدة في الممارسة العلمية للعلوم، وكان لهذا المؤسسة قسماً خاصا لارشاد الافراد الموهوبين، تعد هذه المؤسسات والمنظمات واللجان، هي لجان ثورية لها طابع مؤسسي اذا انها تشكل القاعدة الاساسية التي يعتمد عليها النظام الجديدة (الجمهورية الاسلامية) لممارسة السلطة، وترسيخ وجو حكم رجال الدين وفق حكم ولاية الفقيه[24].

3. مشكلة الاقليات من قيام الثورة الاسلامية.

نشأت في ايران بعد الثورة، مرحلة الحكم المزدوج[25] في ايران الامر الذي ادى تعدد مراكز القوى وكانت السيد الخميني اولا، ثم المجلس الثوري[26]، واللجان الثورية، والحرس الثوري والسلطات الممنوحة لكل منها ثانيا، والحكومة المؤقتة ثالثا الى الحكم المزدوج الى عجز الحكومة المؤقتة في ادارة الدولة

ومؤسساتها الى انتشار الفوضى في كافة مرافق الحياة ، ومن هذه المشاكل لاسميا برزت مشكله الاقليات غير الفارسية من كرد وعرب وتركمان واذريين وبلوش، بعد انتصار بالثورة الاسلامية أملت الفئات ، التي شاركت في الثورة في الحصول على مكاسبهم الا انها اصطدمت بمركزية شديدة من رجال الدين(الحكومة المركزية)، الامر الذي ولد موقفا مضادا للسلطة المركزية في طهران، ومن الجدير بالذكر ان لكل من الاكراد والبلوش والعرب قضاياه كانت تتعدى حدود ايران، فالقضية الكردية كانت تشمل العراق وسوريا والاتحاد السوفيتي وتركيا، اما قضية البلوس تعني افغانستان وباكستان والاتحاد السوفيتي وكذلك قضية العرب تعني كل العرب وخاصة الخليج العربي وكل من هذه القضايا لها سوابقها التاريخية[27].

ومن الجدير بالذكر ان الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني، بقيادة عبد الرحمن قاسملوا[28] اعلن عن برنامج عمل متكون من (10) نقاط ،جاء في مقدمتها المطالبة بالحكم الذاتي للاكراد مطالبا من الحكومة المركزية بالالتفاف كحقوق لشعب الكردي في ايران، وكما طالب بتحديد حدود منطقة كردستان الايرانية من قبل الشعب الكردي نفسه، وان تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية لكردستان، في حين ان الحكومة الايرانية، كانت ضد هذا الموضوع، لانه يمكن ان يودي الى مطالبيه الى سائر الاقليات الاخرى في ايران في مناطق اذربيجان، وعربستان وبلوشستان وتركمستان ، واعدت ان ذلك سيكون مجرد خطوة لهذه القوميات على طريق نضالها من اجل نيل استقلالها كاملاً، وهو ما لاتسمح به او توافق عليه[29].

عانى الشعب العربي في عربستان من اضطهاد والحكومات الايرانية المتعاقبة، لذا عمد الى الثورات والانتفاضات في القرن العشرين ،فقد كان للعرب دورا مهما في أسقاط نظام الشاة محمد رضا بهلوي، وذلك من خلال دورهم في اضرابات عمال النفط، هي الاخرى طالبت بتكوين دولة فدرالية واعلان الحكم الذاتي على اساس اللغة والثقافة والارض، الا ان هذه المطالب رفضتها قادة الثورة الاسلامية في ايران، وصنفت هذه المطالب بالضد من الاسلام ومصلحة الدولة الايرانية، لذا بدأت الاوضاع في عربستان بالتوتر في نيسان 1976، لذلك حصلت مشاحنات واحتكاكات بين الطرفين، وحذرت الحكومة الايرانية مما اسمته بـ (المؤامرة) ضد الثورة الاسلامية من عربستان، واستمرت المواجهات بين العرب والقوات الحكومية والحرس الثوري، وما ان اندلعت الحرب العراقية الايرانية 1980-1988، كان حينها الطرف العراقي يعمل من اجل ضم عربستان الى العراق، وما ان دخلت القوات العراقية حتى اظهرت بعض

القبائل العربية في عربستان عدم التعاون مع القوات العراقية، بينما بعض القبائل العربية اعلنت تضامنها مع العراق في حربها ضد ايران، وهذا يتضح مما تقدم انه لم تكن القبائل العربية الموجودة في كردستان موحدة في مطالبتها بشأن الحكم الذاتي، وهذا بدل ان التجاوزات التي قامت بها الحكومة الايرانية والحرس الثوري على الاقليات، وعدم الاعتراف بها كاقلية ،قد سببت بعض الخلافات والنزاعات بين الطرفين[31].

في حين كان موقف اهالي اذربيجان لم يكن موقفا قوميا ، اي المطالبة بالحكم الذاتي بالتحديد، كما هو الحال في موقف الاكراد والعرب، بل كان موقفهم مناهض للدستور الذي اعطى صلاحيات واسعة لرجال الدين، وخاصة المادة(110) صلاحيات القائد[32]، التي تجاوزت اية الله شريعة مداري[33] ، الذي يعد من قبل الاذربيجانيين اعلى مرتبة من السيد الخميني، بالتالي جاء الحكم الذاتي من الدستور الذي لم يعترف بالقومية الاكبر لاذربيجان بعد الفرس في ايران، فضلا عن موقف الاول الذي سائد مطالب مقلوبة حول الدستور، كونه اصلا معترضا عليها وبشدة مؤكدا ان مطالبهم ليست انفصالية، وليس منهم من هو خائن او عميل للامبريالية هذا الاتهام الذي اسند اليه السيد الخميني لكل من ناهض الدستور، او طالب بالحكم الذاتي مستفيدا من ازمة الرهان الامريكان[34]، وموقف الولايات المتحدة الامريكية، في الدعوة الى نبد الخلافات، وتوحيد الصفوف لمواجهة العدو المشترك للإسلام والمسلمين وللجمهورية الاسلامية الفتية[35].

بعد انتصار الثورة الاسلامية، تم تشكيل حزب الوحدة الاسلامية عام 1979، يكون التعبير عن مطالب المجتمع البلوشي ، ومن جهة اخرى توجه مولاي عبد العزيز ملا زادة، وهو احد اكبر رجال الدين في بلوشستان الى قم لمقابلة السيد الخميني يحمل من الجانب الرسمي مطلبا واحدا يمثل بـ(ان البلوش يؤيدون الثورة الايرانية، مادامت الثورة تحترم شعائرهم الدينية والثقافية، ولا تحاول الى ان تفرض عليهم مذهب الاغلبية، ومادامت حقوقهم القومية مصونة)، يتضح مما تقدم الموقف البلوشي الموالي للنظام الجديد، ويمكن تفسيره على انه موقف موالي من موقف ضعف البلوش الايرانيين، فضلا عن كونهم مجتمع بدوي، ليس لديهم من يحمل عبء نظام مستقل، على الرغم من حلمهم الكبير وهو الوحدة مع البلوش الباكستانيين والافغان واقامة دولة موحدة[36].

4-التشريعات القانونية للثورة واثرهما على البيئة الاجتماعية في ايران(المرأة-الاسرة-التعليم).

ان قوانين الاجراءات الجنائية المعتمدة في ايران ذائعة الصيت بصرامتها، وهي تفرض في بعض فئات منها، عقوبات غير متناسبة على النساء، وتشكل هذه القوانين امثلة عن كيفه استخدام الفضائل المحافظة في الحكومة لاحتكارها في وضع القوانين وتفسير الشريعة، بما يسمح لها ضمان سلطتها وسيطرتها الاجتماعية، في حين ترسم حدود امكانيات قيام حركات احتجاج شعبية وتعبئة سياسية، ومنذ الثورة، عمل الاهتمام المستمر الذي اعاره المسؤولين في الدولة للوضع القانوني للمرأة على تعزيز اراء محددة ومتنافسة في اغلب الاحيان، حول الطرف التي يمكن للمرأة ان تخدم من خلالها اهداف الدولة التي تأسست غداة الثورة، ان المراة تؤدي دورا حاسما في المثالية الوهمية للمجتمع الاسلامي الذي يرتايها القادة الدينيون في الجمهورية الاسلامية ، بالنسبة الى صانعي القوانين، يشكل نظام الاجراءات الجنائية الصارمة غرضا رادعا في المشروع الاوسع الذي يتمثل بتنظيم الاخلاقية ، واعادة تأهيل القيم الاجتماعية، التي عمل النظام السابق على تشويهها اولا ثم قوضها الاصلاحيين، وقد اعدوها منذ البداية انه من المفترض ان تحصل اعادة التاهيل على يد النساء، اذ داعين الى ان يكن ممثلا للنظام الاخلاقي الجديد ،انما الذي يندرج في اطار المطالبة بكونية اسلامية، وبالطبع ستكلف النساء محور مشروع اعادة التأهيل الاجتماعي بعد الثورة عندما عمد السيد الخميني غداة الثورة الى تعليق قانون حماية الاسرة الصادرة عام 1967(عدل عام 1975) ،كما ان انقاذ السلسلة الاولى من تعديلات قانون العقوبات عام 1982، اي قانون الحدود والقصاص، هدف ايضا الى اعادة ادراج عنصر المعاقبة الاخلاقية الدينية، وبعد مدة وجيزة. اضطرت النساء الى تجسيد هذه المبادئ الاخلاقية بموجب السلطة القانونية لقانون الحجاب الالزامي (1983) ، انما كان عليهن تأدية هذا الدور من خلال اصلاحات اجتماعية واسعة ،ان النساء كمجموعة اجتماعية، كانت تنظر الى الثورة بانها انتفاضة على النظام الآبوي وعلى النظام السياسي ، مضاعفة بارادة العمل في المجال الاجتماعي على قدم المساواة مع الرجال، اذ وجدت شابات ايرانيات كثيرات في عملهن النضالي فرصة للخروج من اطار عائلي خانق، ولاثبات انفسهن اجتماعيا بهذه المناسبة، اندلعت صراعات كثيرة مع الآباء القلقين من رؤية البنت تغيب عن المنزل حتى ساعات متأخرة وشاركت في نشاطات مختلفة وفي اوساط مختلفة، اذ وصلت عدد من الشخصيات النسائية دورهم الفعال

امثال، (ان اعظم طالقاني) وهي نائبة في البرلمان اخذت تحتج منذ 1980 ضد الفراغ الحقوقي الناشئ عن الغاء قانون حماية العائلة ،بعد الثورة، شنت (زهرة رهنورد) مديرة جريدة (بيوند كان راه زينب) (الباحثات عن طريق زينب) ، وزوجة مير حسين الموسوي رئيس وزراء ايران ما بين 1981-1988[37].

بعد قيام الثورة، طلب من النساء ملازمة منازلهن للاضطلاع بدورهن الاساسي كامهات وزوجات، وخلال الحرب العراقية الايرانية (1980-1988) دعيت النساء الى دخول الوظيفة في القطاعين العام والخاص ، فيما كان الرجال شاركوا في القتال على الجبهة ،اولى قادة الجمهورية الاسلامية بوضع النساء، ونتيجة ذلك، منحوا المرأة من حيث لايدرون سلطة وشرعية الاعتراض على الدولة امام فشلها في تحسين حياه النساء[38].

شهدت الاسرة الايرانية تحولا تاما خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث اندلعت الثورة الاسلامية، كانت الاسرة المتوسطة تعيش في منزل في منطقة ريفية، ولا تتوفر لديها مياه جارية او امكانية الوصول الى المدرسة، وكان يرأسها الوالدين لايجديان القراءة او الكتابة، حيث تلد الزوجه سبعة اولاد، ويتمثل دورها الرئيسي ضمن العائلة بالطبع والتنظيف والكفاح ليبقى اولادها على قيد الحياة وكان ثلث الايرانيين تقريبا يعيشون في علاقات موسعة او كبيرة، ولكن بعد مرور ثلاث عقود باتت العائلة تعيش في المدينة وقادرة على الحصول على معظم الاجهزة المنزلية، بما في ذلك الغسالة وبات الزوجات يتمتعان بمستوى اساسي من التعليم، والاهم انهما ينجبان ولدين فقط، بشكل تعليمها همها الاكبر، وليس بقائهما على قيد الحياة، وشكل هذا التحول في وظيفة العائلة الايرانية وسلوكها الخطوة الابرز في اعدائه الاجتماعية، كما ساهم في النصال الوطني لاقامة مجتمع اكثر ديمقراطية من خلال تقليص الفجوات بين الرجال والنساء في المجالين التعليمي والاقتصادي، وقد سمح ايضا بان بشمل الكفاح الرامي الى تمكين المرأة على نحو اكبر، والذي قادته نساء مفكرات وناشطات العائلات العادية في المناطق الريفية[39].

حصل انماء في السلوكيات السكانية بعد الثورة ، والغيت سياسات ضبط هذا النماء، التي طبقها نظام الشاه، اذ جرى تقديم سن الزواج وخفض امكانات عمل النساء، ردا على ذلك، ان السلطات وفقا لمنطقها

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية issn 2261-7633

المجلد: الثالث 03 العدد: الثاني 02 السنة: 2020 ص.ص: 373 - 405

في تصدير الثورة، شجعت الولادة، وكان الهدف منه زيادة عدد السكان، أدت جميع هذه العوامل الى ازدياد السكان، الذي انتقل من (33.7) مليون سنة 1979 الى(49.40) مليون نسمة سنة 1986، اي بمعدل نحو يقارب بـ(46) % ، اما ويترة الازدياد السنوي السكان فقد انتقلت من(2.7)% ما بين سنتي 1966 و1976 الى(9,3)%ما بين سنتي1976 و1986، مع ذلك، كانت الخصوبة ، قد بقيت رفيعة المستوى، مع ذروة قوامها (6.2)% طفل لكل امرأة سنة 1986، وهذه النسبة، انذاك من اعلى المعدلات في العالم، فيما الوقاية الصحية للطفل بموازاة ذلك، كانت قد انخفضت انخفاضا واضحا جدا مع تقدم العناية الصحية والتلقيحات، منتقلة من(163) بالالف سنة 1966 الى(51)% سنة 1986[40].

وهنا يمكن تلخيص الخدمات الاجتماعية التي قدمت للشعب الايراني بعد الثورة الاسلامية الايرانية:

1- بناء المساكن الشعبية، خصوصا للعمال والفلاحين، عن طريق مؤسسة السكن، التي أنشات لتحقيق هذا الفرض.
2- مجانية التعليم في كافة المراحل، والعلاج الطبي، والتوزيع المجاني للماء والكهرباء.
3- الاهتمام الخاص بالمناطق المحرومة سواء في المدن او القرى والمناطق النائية وايصال خدمات الطرق والكهرباء والماء.
4- الاهتمام بتربية وعلاج المنحرفين والمدمنين وغيرهم من ضحايا سياسات الشاه.
5- انشاء(مؤسسة الشهيد) لرعاية اسر الشهداء الثورة ومعوقي الثورة والحرب، كما تم انشاء (مؤسسة المستضعفين) التي تشرف على ممتلكات واموال رجال العهد السابق بعد ان حولتها للشعب والاهتمام بالفقراء والمساكين وتوفير الحياة الكريمة واللائقة لهم.
6- وفي مجال التعليم شهدت السنوات الماضية (ثورة ثقافية بدلت خلالها كل مناهج التعليم بما يتوافق ومنهج الثورة الاسلامية وتغيير طرائق التعليم الغربية السابقة، بما يحقق الاستقلال الثقافي العام، وتوفير التعليم وبمختلف المراحل لكافة افراد الشعب.
7- انشاء (منظمة مكافحة الامية التي اخذت على عاتقها نشر التعليم وازالة الامية خصوصا في المناطق المحرومة.

8- اسلمة اجهزة الدولة وتعبير القوانين بما يتوافق والتوجه الاسلامي الاصيل للثورة ،وكانت اخر الخطوات في هذا المجال (الثورة الثقافية)، والتي حلت بموجبها القوانين الاسلامية محل القوانين الوضعية في كافة محاكم البلاد[41].

ثالثا: التطورات الاقتصادية بعد الثورة الاسلامية الايرانية.

لقد كان الاقتصاد الايراني قبل الثورة يعاني من التبعية التي ادت الى ضعف ضريبته وحيويته اللازمة، وقد كانت التبعية الاقتصادية مشهورة على المستويين الداخلي والخارجي، داخليا كان الاقتصاد الايراني مرتبطا بشدة بالنفط، فقد كان اقتصادا حكوميا، وخارجيا كان يتحرك باتجاه القضاء على الاستغلال الاقتصادي للبلاد وتكريس اقتصاديات تابعة للمعسكر الغربي وامريكا على وجه الخصوص[42].

1.الدور الاقتصادي لقيادة المؤسسات بعد الثورة.

نشأت الجمهورية الاسلامية عددا من المؤسسات الجديدة الهامة لتحقيق هذه الاهداف، وكان مؤسسات البونياد من بين ابرز هذه المنظمات مؤسسات البونياد هي منظمات شبة حكومية تستخدم كآليات لتقديم المساعدة والخدمات والصدقة لأفراد الفئات الاقل حظوة في النظام مايسهل توظيفهم ودمجهم في الاجهزة العسكرية والامنية الحكومية، والتمعن الوثيق بالدور السياسي والاقتصادي الذي تؤديه مؤسسات البونياد في حقبه ما بعد الثورة، قد سلط الضوء على الآليات المؤسسة والسياسية ،التي لجأت اليها الجمهورية الاسلامية لبناء وتوطيد قاعدة دعمها والحفاظ على الحكم والسلطة ، ان الدور الاساسي لمؤسسات البونياد كمنظمات خيرية تقدم المساعدة والخدمات الى الفقراء، تطور بحيث اصبحت ادوات للسلطة بين ايدي النخب الدينية وشبه العسكرية، لذا تعتمد الى تحليل اعتمادها على الدولة واستقلالها عنها في الوقت ذاته، والديناميكية التي ترعى مهامها كمؤسسات موازية في وجه الاقتصاد النظامي والبيروقراطية الحكومية، وتنظر ايضا في تاثيرها على الفقر والامساواة في ايران منذ عام 1979، لجأت الجمهورية الاسلامية ومنذ تأسيسها عام 1979، الى عدد من الادوات السياسية والاقتصادية والمؤسساتية

لتعبئة القاعدة ودعمها وتوطيدها، وتجلت ابرز هذه الادوات في ظهور مؤسسات البونياد. من خلال العقد الاول من الثورة[43].

من الصعوبة اجراء تحليل لتطور المؤسسات في ايران نظرا الى وجود قطاع متنام يعرف بالقطاع شبه الحكومي في الواقع، شكلت ايران تجربة فريدة من نوعها ، حيث ان القطاع العام اكبر من القطاع الحكومي فيها، لذا يتطلب تقييم تطور الاعمال والمؤسسات في ايران فهماً للتحول الذي حصل على الصعيد الحكومي وشبه الحكومي، وفي القطاع الخاص، ان ايران شهدت تحولات في مجالات متنوعة خلال العقدين الماضيين، والاهم هو ان ايران تحولت من اقتصاد حرب مغلق تديره الحكومة الى اقتصاد نمو متنوع عبر التخلي عن الهيكلية الاقتصادية المتمحورة حول الحكومة ، واعتمدت هيكلية متنوعة وغير مركزية، وفي الوقت ذاته شهدت الدولة تبدلا في الاجيال داخل مجتمعها واوساط الاعمال وادارة الدولة ، كذلك انتقلت الهيكليات الحكومية من ذهنية ايدلوجية (حددتها القوى الثورية مروا بذهنية تكنوقراطية وصولا الى ذهنية تكنولوجية وقومية بتعبير اخر)، باتت الدولة عامة واوساط الاعمال خاصة اكثر واقعية واقل ايديولوجية ، وقد شهدت هذه الظاهرة الطريق امام تحويل ثقافة الاعمال من تكنوقراطية لدى الدولة الى ذهنية عسكرية قومية، وفي ايران بلد الشركات، فهذا التحول الى جانب ظواهر الاصلاحات ، اجبر اوساط الاعمال على ان تصبح اكثر كفاءة وحداثه، وعلاوة على ذلك ان النمو في اقتصاد التصدير ساعد ايران على الاندماج في التجارة الاقليمية والدولية ، بما يمهد الطريق لتفاعل اكبر بين الايرانيين والمؤسسات الدولية ، كل التحولات المذكورة اعلاه تؤثر على المواقف في ايران، وفي حين ان الشركات التي تملكها الحكومة تتدرج بصورة رئيسية في اطار الشيكات الحكومية، فان الملكية المتغير سوف تحدث تغيير في الشبكات ايضا[44].

2.السياسية الاقتصادية للمؤسسة الدينية بين الاستراتيجية والتخطيط.

تتحدد الأطر العامة لاستراتيجية السياسة الاقتصادية للمؤسة الدينية في ايران ، بكونها نابعة من تعاليم الدين الاسلامي ، فكل ما يشذ من تلك التعاليم الاساسية يعد شاذا او غريبا في مفهوم المؤسسة للسياسة الاقتصادية، وقد كانت هناك محاولات جادة من قبل بعض المحدثين لتوجيه السياسية الاقتصادية

الى الطريق العقلاني النافع(حيث تم تأميم البنوك الاجنبية والوطنية في 2 اب 1979)، وأممت شركات التأمين، وهناك اتجاهات واضحة في ديمومة حركة التأميم لتشغيل العديد من انشطة القطاع الخاص، وتم وضع يد المؤسسة الدينية على اهم الانشطة الاقتصادية في ايران وتم تأميمها، والذي يتعلق بصميم السياسية الاقتصادية للمؤسسة الدينية، ان عدم نجاح عملية ديمغرافية التأميم، في ايران لا يعني رفض الشعوب الايرانية لمبدأ التأميم، ولكن الاسباب الرئيسية لذلك تعود الى عدة محاور، منها سيطرة الفكر الكلاسيكي الديني المتزمت على الاتجاهات العامة ومبادئ المؤسسة الدينية في ايران وضربها لكافة قوى وافكار التجديد والعصرانية داخل المؤسسة وخارجها، ورفض فكرة ديمقراطية التاميم كمبدأ إساس يمكن ان تعتمد السياسية الاقتصادية لتعارضه مع جماعة الفكر الديني الكلاسيكي، يضاف الى ذلك سبب عدم نجاح عملية ديمقراطية التأميم في ايران، هو التمزق الحاد الذي أصاب اقتصاد ايران جراء حربها مع العراق ، ومنذ تسلم المؤسسة الدينية للسلطة، فقد اخذت توجه كافة موارد الفائض الاقتصادي في ايران الى ماكنة الحرب، فاضاعت بذلك ايران الفرصة امام قوى التجديد لاثبات وتنفيذ مبادئهم الاستراتيجية في السياسية الاقتصادية ، ناهيك عن الشركة الهائلة من الارتباط الاقتصادي والفكري لايران بالدولار النفطي قبل وبعد مجيء المؤسسة الدينية الى الحكم، والاعتماد المتزايد على الاستيراد في تغطية إساسيات الطلب المحلي[45].

3.السياسية الاقتصادية والاجراءات المرحلية في توجية الاقتصاد.

تعد الميزانية العامة لاية دولة وسيلة هامة واجراء اساسي من وسائل واجراءات تنفيذ السياسية الاقتصادية لتلك الدولة ، بغض النظر عن النظام الاقتصادي السائد وعند مراقبة الميزانية العامة للمؤسسة الدينية في ايران وخاصة ميزانية عام 1982- 1983، وما اعلنه وزير الدولة لشؤون تنظيم الميزانية والخطة، في عام 1982 ان اجراءات السياسة الاقتصادية في ايران والمعبر عنها في الميزانية العامة تتركز في النقاط التالية:-

1.تخفيض تصدير النفط الى مستوى تغطي قيمة ايراداته احتياجات البلاد من العملات الاجنبية.

2. الاقتصاد في الانفاق الجاري.

3.الوصول الى موازنة نسبية بين الانفاق الحكومي التنموي والقابلية العقلية للانظمة التنفيذية في الظروف الراهنة.

4. ايجاد التوازن بين الضرائب والثروات في توزيع ايرادات الدولة[46].

4. الاعتماد الاقتصادي على النفط.

تقع ايران في المرتبة العالمية الخامسة على صعيد الاحتياطات النفطية ، هذا الوضع شكل دائما ميزة لا يمكن النقاش فيها، وخلافا لمعظم البلدان النامية، لم تصطدم ايران بعقبة نقص الرساميل(تراكم رأس المال)، اذ سمح لها الريع النفطي بحيازة الوسائل المالية الضرورية لتأمين تنميتها فهذه الوفرة في الرساميل سمحت لها ببناء قاعدة صناعية ، واقامة بنى تحتية على صعيد السكن والنقل ورفع مستوى معيشة السكان ، لا تزال ايران بعيدة من استثمار مجمل مخزونها من الطاقة، ففي القطاع النفطي، تقارب قدرتها الانتاجية حوالي (5) ملايين برميل، بينما بلغت(7) ملايين برميل يوميا في عام 1976، هكذا تدفع ايران ثمن ضعف استثماراتها في هذا القطاع منذ الثورة، بسبب الحرب مع العراق، وقطع العلاقات مع المنشأت الغربية غداة الثورة، وغياب استراتيجية بعيدة المدى، لم تكن معظم الحقول النفطية موضع صيانة طبيعية، وكانت استثمارات التنقيب شبه معدومة، كما شكت الصناعة النفطية من المستوى المرتفع جدا للاستهلاك الداخلي نحو (1) مليون برميل يوميا الناجم من ضخامة المساعدات للمنتوجات النفطية ، لاسيما البنزين، والذي يحد بالطبع من القدرات التصديرية، وقد انتهجت الحكومة الايرانية سياسية واسعة لاعادة تأهيل مجمع الطاقة وتطويره حتى تزايد الانتاج والصادرات النفطية، فأدى ذلك الى استدعاء جديد للاستثمار الاجنبي ،اعتبارا من تسعينات القرن الماضي، الذي وضع حدا للسياسة النفطية التقشفية المتبعة منذ الثورة[47].

فقد ظل تصدير النفط انما هو المهيمن على معظم الصادرات الايرانية، وبفعل التأثيرات الواردة من متغيرات سوق النفط العالمية من جهة، والتأثيرات السلبية للحرب على الانتاج والتصدير تذبذبت مساهمة صادرات النفط الخام طول المدة(1983-1988) في تكوين الناتج المحلي، وكان متوسط هذه المساهمة(13%)، وارتفعت هذه المساهمة الى (16.2%) في عام 1990، وبمعدل نمو سنوي(8.50%)

خلال المدة (1983-1990) ،ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي الى سعى ايران للحصول على اكبر قدر ممكن من العوائد، خاصة بعد غياب النفط العراقي والكويتي من الاسوق النفطية في الثلث الاخير من سنة 1990، نتيجة لاحدات (ازمة الخليج)[46]، لتعويض النقص الذي اصاب انتاج ايران خلال عقد الثمانيات الناجمة عن الآثار السلبية كحربها ضد العراق، ومن اجل تغطية العجز المتزايد في الميزان التجاري خلال النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي، لذا ارتفعت حصيلة ايران الى(17.300) مليار دولار في عام 1960 مقابل(10.809) مليار دولار عام 1989، في حين انخفضت الصادرات غير النفطية بنسبة(54%) في عام 1990 عما هي عليه في عام 1989[48].

5.اثر التجارة الخارجية في تعميق التبعية الاقتصادية.

تؤدي التجارة الخارجية دورا بارزا في عملية النمو التنمية الاقتصادية، وذلك راجع لتأثيرها المباشر في الانتاج والدخل القومي والتكوين الرأسمالي ، حيث يؤدي نموها الى نمو الاستثمار وبالتالي نمو الاقتصاد القومي بكافة فروعة، وان انخفاضها يؤدي الى انكماش الدخل القومي بشكل مباشرا، فضلا عن الاثار غير المباشرة التي تترتب على ذلك، خاصة ان كانت التجارة الخارجية تمثل نسبة عالية من الدخل القومي وكما الحال في معظم البلدان النامية[49].

ويعد الاقتصاد الايراني واحد من تلك الاقتصاديات التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية ، اذ تمثل الصادرات المصدر الرئيسي للحصول على لعملات الاجنبية، فمن خلالها يمكن تغطية معظم الاستيرادات من السلع والخدمات ومواجهة الالتزامات الخارجية، كذلك يعتمد الاقتصاد الايراني على قطاع التجارة الخارجية في تمويل برامجه التنموية، كما تلعب التجارة الخارجية دوراً بارزا في تشكيل العلاقات الاقتصادية لايران مع الدول الاخرى من جهة، وفي البناء الهيكلي للاقتصاد الايراني من جهة اخرى، ولبيان دور قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الايراني، واهميتها تمت اجراء مجموعة من التحليلات باستخدام مجموعة من المؤشرات الاحصائية، ولمعرفة مدى اعتماد الاقتصاد الايراني على قطاع التجارة الخارجية من خلال استخدام مؤشر نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي، فهي ترتبط ارتباطا طرديا بمستوى التنمية الاقتصادية، فان قيام التجارة الخارجية نتيجة العمل وانتاجيته، او وفرة

العامل الانتاجي، او المورد الطبيعي لاحالة التقدم التقني المضطرد والمهارة التنظيمية للخطر، وان وجودها يوفر انتاج السلع التي تدخل في تكوينها مؤدية الى خلق ميزه اقتصادية تنافسية وبالتالي تؤكد الاثر الطردي للتجارة في عملية النمو فان نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (8.9%) عام 1975، بعد ان كانت(42%) عام 1970 ويعزى هذا الارتفاع الى تصحيح اسعار النفط الخادم بعد عام 1973، انخفضت عام 1980 الى(26.8) بسبب انخفاض تصدير النفط اثر الاضطراب السياسي والاقتصادي الذي ساد جميع مرافق الاقتصاد الايراني، فضلا عن الدمار الذي اصاب الصناعة النفطية نتيجة الحرب العراقية الايرانية، ثم عادت هذه النسبة للارتفاع الى(28.6%)عام 1985، وكان وراء ذلك ارتفاع الصادرات النفطية بنسبة(50%) اذا بلغت (1.568) مليون بـ مقابل(797) الف في عام 1980، ان التذبذب والميل للتراجع في اجمالي الصادرات قاد الى خلق برنامج استيرادي متذبذب ايضا، وكانت حصيلة ذلك تراجع نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي الى (18.7%) عام 1989[50].

لذا اتسمت السياسية الاقتصادية الجديدة بعد تسلم السيد الخميني بمعالم جديدة كان ابرزها اتساع حركة التأميم في هذه الفترة، والتي شملت الكثير من القطاعات الاقتصادية، ان كل الدلائل تشير الى ان حركة التأميم ذات هدف سياسي وليس بهدف اقتصادي، لانها لم تسهم في تحقيق الاهداف المرجوه منها للشعب الايراني، لذا عند تقضي طبيعة التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا ومحتواها ، لوجدنا انها اتجهت في مسارات اوغلت في الابتعاد عن متطلبات التنمية الاقتصادية في ايران وعن الاهداف المرجوة، بحيث تفاقم الاعتماد على الصادرات النفطية والتي شكلت (93.3%) من اجمالي الصادرات الايرانية للسنوات(1980-1990) وقد تجلت هذه المغالات عندما اصبحت ايران تستورد ما يقارب(32)% من حاجاتها المختلفة للسنوات (1988-1990) في حين كانت هذه النسبة لا تتجاوز(10%) للسنوات(1969-1971) ، وكذلك تستورد ايران كميات كبيرة من السلع المصنعة كان بالامكان ان تفي بها عن طريق تشجيع طاقاتها الانتاجية او تصنيع قسما منها في الداخل لتوفر مستلزماتها محليا[51].

وخلاصة القول ان السمة البارزة للتجارة الخارجية هي الاهمية النسبية للصادرات النفطية، وقد ظهرت هذه الحقيقة بكل وضوح من خلال دراسة معاملات الارتباط بين الصادرات النفطية والناتج

المحلي، وكذلك نسبتها العالية الى الناتج المحلي الاجمالي، مما يدل على ضعف الارتباط بين الانتاج والاستهلاك المحليين، بينما يزداد الارتباط بين الانتاج والتصدير مما يجعل التقلب في الصادرات الايرانية ذو تأثير كبير على الاقتصاد الايراني[52].

والحقيقة ان سياسية الاستقلال الاقتصادي التي اتبعتها سلطات النظام الجديد لم تحقق اي اكتفاء ذاتي بل زادت نسبة الواردات الى اجمالي الناتج المحلي، وظل الاقتصاد يعتمد على النفط، اضافة الى هذه العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية على ايران في اعقاب اقتحام سفارتها في طهران، اضافة الى الاوضاع الغير مستقرة التي كان سببها الحرب العراقية الايرانية، ومع انتخاب هاشمي رفسنجاني رئيسا لايران، وفي 1983 بدأت حركة جديدة اتجاه اعادة الروابط بالعالم الخارجي مع التأكيد على الاستقلال الاقتصادي ،وقد عرضت الحكومة المشكلات الرئيسة التي تأمل ان تواجهها خطة الحكومة الانخفاض البالغ للناتج المحلي الاجمالي الاعتماد على النفط البطالة عجز الموازنة، وعدم المساواة بين الاقاليم والقطاعات والنمو السكاني المتسارع والخبرات الادارية المتواضعة.

بالرغم من السلبيات التي رافقت الاوضاع الاقتصادية ، الا ان هناك ايجابيات هي:-

1. تأسيس منظمة(جهاد وبناء) التي قامت بدور واسع في تطبيق سياسية الدولة الاقتصادية والنهوض من بمستويات كبيرة في مجالات كثيرة ومتعددة.
2. تأميم المصارف والبنوك والصناعات الثقيلة والتجارة الخارجية ومنع كافة اشكال الاحتكار والاستغلال والتبعية.
3. الاعتماد على مبدأ الاكتفاء الذاتي في الزراعة والصناعة وباقي المجالات الاخرى.
4. ترشيد السياسة النفطية من حيث الانتاج والتسويق والاهتمام بدعم وتقوية منظمة الدول المصدرة للنفط اوبك.
5. الاهتمام بالصناعات الثقيلة والصناعات النفطية والبتروكيمياوية وفي الوقت نفسه دعم الصناعات الخفيفة المختلفة.
6. جعل الاولوية في التعامل التجاري مع الدول الاسلامية ودول العالم الثالث.

7. الاعتماد على الخبرات الوطنية واعطاؤها دورها في عملية البناء[53].

خاتمة:

شكلت الثورة الايرانية، احد اهم الاحداث التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط خلال الخمسين سنة من القرن الماضي، فقد افضت هذه الثورة، فقد حصل تحول جذري في احد اكبر بلدان المنطقة، واكثرها نفوذا واسفرت عن تداعيات عميقة في الدول المجاورة لايران وفي كافة انحاء العالم، ولذلك انكب الباحثون والمحللون على التعمق في دراسة الجمهورية الاسلامية وعواقبها على المجتمع والتاريخ الايراني، وفي توجهها وتطورها لذلك ظهرت الحاجة الماسة لفهم تفاصيل ثبات النظام ولتفحص متمعن في الطبيعة المتعددة الجوانب التي يتسم بها المجتمع الايراني المعاصر، وخلال العقود الثلاثة المنصرمة طرأت تحولات اجتماعية واقتصادية ملحوظة ومجدية في الدولة والمجتمع على السواء، واذا كان الهدف التوصل الى فهم شامل لايران المعاصرة، يجب البحث مليا في هذه التحولات .

تجلت النظرة المستقبلية لايران عند السيد الخميني وبرز ذلك من خلال توجيهه بتشيكل الحكومة من اجل المحافظة على مكاسب الثورة التي حققها الشعب بدمائه، فلا بد اذا من ان تسرع بناء مؤسساتها الجديدة كحماية نفسها، وقطع الطريق امام اي محاولة للالتفاف حولها وسرقة ثمار كفاحها، لذا خطت الدولة خطوات واسعة من اجل الاهتمام بالجانب الاجتماعي من حيث الاعتماد على مبدأ المساواة في الحقوق لكافة فئات الشعب، واهتمت بشؤون المرأة، وحق التمتع بالضمان الاجتماعي في مجالات التقاعد والبطالة والشيخوخة والعجز عن العمل وغيرها من الخدمات الاجتماعية ،التي ادلت الثورة الاهتمام بها من خلال الدستور الايراني ،والذي اقرته الجمهورية الاسلامية الايرانية ،واكّدت على الجانب الاقتصادي على التوجه الاسلامي الأصيل من اجل ضمان الاستقلال الاقتصادي للمجتمع، وتوفير كافة متطلبات الانسان في طريق التكامل والنمو ومنع التسلط الاقتصادي الاجنبي على الاقتصاد الوطني ،والتأكيد على مضاعفة الانتاج الزراعي والحيواني والصناعي الذي سد الحاجات العامة، ويوصل الدولة الى حد الاكتفاء الذاتي، ويحررها من التبعية.

الهوامش

1- امل حمادة، الخبرة الايرانية الانتقال من الثورة الى الدولة، الطبعة الاولى، بيروت، 2008، ص78.

2- جون ليمبرت، ايران حرب مع التاريخ، ترجمة حسين عبد الزهرة، البصرة، 1992، ص129.

3- الثورة البيضاء:- هي الثورة الاصلاحية التي اطلقها محمد رضا بهلوي عام 1963 وجاء في بنودها الاصلاح الزراعي وحق المراة في التصويت ومنع الحجاب وغير من السياسات التي رأتها الحوزة مخالفة لروح الاسلام وحق الملكية ولهذا واجهتها الحوزة باعتراضات شديدة اللهجة ادت الى صدامات عنيفة بين الشاه محمد رضا والقوى السياسية واحتوت على (ست نقاط) . وهي مبادئ رئيسة احتوئتها الثورة البيضاء وهي:

1- الغاء نظام ارباب الرعية.

2- المصادقة على مشروع قانون تأميم الغابات.

3- بيع اسهم المصانع الحكومية كغطاء للاصلاحات في مجال الاراضي.

4- اشراك ارباب العمل في ارباح المعامل الانتاجية والصناعية.

5- تعديل قانون لانتخابات.

تاسيس فيلق العلم والمعرفة لاجراء التعليم العام والالزامي.وداد جابر غازي ،الحياة البرلمانية في ايران 1941-1979،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية – قسم التاريخ، الجامعة المستنصرية،2010،ص270.

4- وفاء عبد المهدي راشد الشمري، الجمهورية الاسلامية الايرانية ومقومات نشوها(1979-1980) دراسة تاريخية، اطروحة، دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية ، 2015 ، ص9.

5- امل عباس جبر البحراني، الثورة الاسلامية في ايران دراسة تاريخية في اسبابها ومقدماتها ووقائعها، الطبعة الاولى،الاردن،2018 ، ص95.

6- اسد الله علم ، ولد في مدينة ببرجند في خراسان 1929، درس الابتدائية والمتوسطة ثم اكمل دراسته في جامعة اسكفورد وتولى مناصب حكومية في عهد محمد رضا شاه، عام 1975، اسس حزب مردم

المعارض للحكومة بامر من الشاه. ينظر في: محمد وصفي ابو مغلي، دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1983-1989.ص89-90.

7-المصدر نفسه ،ص99.

8-المصدر نفسه ،ص101.

9- امل عباس جبر البحراني ،المصدر السابق ،ص 150.

10- امجد عبد الغفور محمد، الدين والتحديث في ايران دراسة في موقف المؤسسة الدينية من عملية التحديث في ايران 1900-1971، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1988، ص142.

11- وفاء عبد المهدي راشد الشمري، المصدرالسابق، ص11.

12-المصدر نفسه،ص12.

13- سيمون كوزتس، النمو الاقتصادي الحديث، ترجمة لجنة من الاساتذة الجامعيين ، بيروت، 1966، ص158.

14- يوسف على عبد، اثر التجارة الخارجية في تعميق التبعية الاقتصادية، العدد الاول والثاني، مجلة دراسات ايرانية، البصرة، 2000،ص159.

15- الكونسورتيوم: هي مجموعة شركات، وشكلت من(8) شركات هي الشركات الخمس الامريكية وحصتها 40% والبريطانية 40% والهولندية 14% والفرنسية 6% عقدت هذه الشركات مع الحكومة الايرانية اتفاقية في 15 اب 1954، وتضمنت تأسيس شركيتن عاملتيين احدهما تقوم بالتنقيب واستخراج النفط والاخرى تقوم بالتكرير. راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الاوسط، الطبعة الثانية القاهرة، 1950، ص198.

16-امل عباس جبر البحراني،المصدر السابق ،ص107.

17- احمد مهابة، ايران بين التاج والعمامه، بغداد، 1989،ص33.

18- التغير الاجتماعي في ايران بعد حقبة الخميني (تقرير موجز مجموعة العمل)، مركز الدراسات الدولية والاقليمية، كلية الشؤون الدولية ، جامعة جورجتاون في قطر، بلا سنة ،ص1.

19-وفاء عبد المهدي راشد الشمري، المصدر السابق،ص167.

20- اروند ابراهيميان، ايران بين ثورتين، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، ،الجزء الثاني، بغداد، 1983، ص798.

21- مهدي بازركان، الثورة الايرانية في حركتين، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1986، ص9.

22- وفاء عبد المهدي راشد الشمري، المصدر السابق،ص87.

23-المصدر نفسه،ص 87.

24-حسيب عارف العبيدي، النظام السياسي في ايران (1979-1984)، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، سلسلة الدراسات الايرانية، الجامعة المستنصرية، 1985، ص59، وفاء عبد المهدي راشد الشمري، المصدر السابق، ص89.

25- الحكم المزدوج: هو اندماجا بين المجلس الثوري في ايران والحكومة الموقتة برئاسة المهندس مهدي بازركان في 22 اب-22 حزيران 1979، من اجل ادارة شؤون البلاد، تثبيت سيطرة المجلس الثوري على جميع شؤون البلاد، لذلك قرر هذه المجلس ان يقيم هذا الاندماج حتى لا تقع مشاكل بين الطرفين وتم تقسيم المناصبة فيما بينهم. وفاء عبد المهدي راشد الشمري، المصدر السابق، ص109.

26- المجلس الثوري: بعد عودة السيد الخميني الى ايران قادم من فرنسا في العام 1979، اعلن تشكيل مجلس الثورة الاسلامي لسد الفراغ الذي تركته مغادرة الشاه محمد رضا واصبح المجلس المؤسسة الا قوى التي حكمت ايران ، وتكون المجلس من(15) عضوا وهم محمود طالقاني وهاشمي رفسنجاني ومحمد بهشتي وعلى خائمني وابي ابو الحسن بن صدر... الخ. احمد فليح حسن الجبوري ، ايران في عهد الامام الخميني دراسة في السياسة لداخلية(25 شباط 1980-22 حزيران، 1981) رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة بابل كلية التربية للعلوم الانسانية، 2015، ص12.

27- على محافظة، ايران بين القومية الفارسية والثورة الاسلامية، بيروت، 2013، ص195.

28 -عبد الرحمن قاسملوا: ولد عام 1920 في وادي قاسملو المجاور لبلدة رضائية في ايران درس في العراق، ثم توجه الى براغ ودرس في جامعته الاقتصادية، وسافر الى باريس ودرس اللغة والثقافة الكردية في جامعةالسوربون وحصل على الدكتوراه عام 19611 وبدأ نشاطه الساسي 1945 وشكل اتحاد الشباب الديمقراطي. احمد فليح حسن الجبوري، المصدر السابق، ص23.

29-احمد مهابة ،المصدر السابق ،ص 203.

30-- الخلافات النزاعات بين الطرفين:- توالت الانتفاضات والمظاهرات والثورات الشعبية لعرب كردستان ضد السلطات الايرانية، حيث فجر عرب عربستان انتفاضة عارمة استمرت(3) ايام وذلك عام 1985، تطالب بالانفصال عن ايران، وقوبلت بالقمع والاستعمال المفرط للقسوة من قبل النظام، فقد وصف هاشمي رفسنجاني في عام 1985، القبائل العربية في الاحواز بانهم مجاميع من الغجر، كيم

خديجة، قيام الجمهورية الاسلامية الايرانية وانعكاساته الداخلية الخارجية، 1979-1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد قيصر، سبكرة، الجزائر، 2015، ص51.

31- جارها دكو نسلمان، سطوح نجم السبعة، ترجمة محمد ابو رحمة، الطبعة الثانية، القاهرة، 1993، ص216.

32- صلاحيات القائد(110):-

1- تعيين السياسات العامة.

2- الاشراف على حسن اطرار الانتخابات.

3- اصدار الاهو بالاستغناء.

4- القيادة العامة للقوات المسلحة.

5- اعلان الحرب والسلام والنفير العام.

6- نصب وعزل وقبول استقالة كل من:

أ. فقهاء مجلس صيانة الدستور.

ب. اعلى مسؤول فان.

ت. اعلى مسؤول.

ث. السلطة القضائية,

ج. رئيس مؤسسة الاذاعة والتلفزيون.

ح. رئيس اركان القيادة المشتركة.

7- اقصاء حكم وتنصيب رئيس الجمهورية.

8- عزل رئيس الجمهورية.

9- العفو والتخفيف عن عقوبات المحكوم عليه.وداد جابر غازي ،التجربة الاصلاحية في ايران 1997- 2005)في عهد الريئس الاسبق محمد خاتمي انموذجا ، العدد43، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،2013،ص9.

33- اية الله شريعة مداري:- ولد في مدينة تبريز عام 1906 من اصل اذربيجاني يعد من كبار علماء الشيعة وتولى رئاسة الحوزة العلمية في مدينة قم المقدسة، اسس مجلة السلام 1958، واسس دار التبليغ الاسلامي 1964 شكل حزب الجمهوري والذي اعلن تأسيسيه عام 1979. احمد فليح حسن الجبوري، المصدر السابق، ص18.

34- ازمة الرهان الامريكان:- في صباح يوم 4 تشرين الثاني عام 1979، في شارع طالقاني وسط العاصمة طهران تجمع المئات في الطلبة الايرانيين امام اسوار السفارة الامريكية مؤدين الهتافات للثورة وتصاعدت الاصوات الله اكبر، والموت الموت لامريكا وقسم منهم تسلق مبنى السفارة وتمكن الطلبة الايرانيين من اسر كافة افراد السفارة وكان عددهم(66)، وقيد وهم وعصبوا اعينهم واحتجزوهم داخل مقر السفارة. للتفصيل ينظر:- غلام رضا نجاتي، التاريخ الايراني المعاصر، ايران في العهد البهلوي، ترجمة عبد الرحيم الحمراني قم، 2008، ص764.

35--وفاء عبد المهدي راشد الشمري، المصدر السابق،ص 234.

36- رياض نجيب الرئيس، مصاحف وسيوف ايران من الشاهنشاهية الى الخاتمية، بيروت، 2000، ص335.

37- تييري كوفييل، ايران الثورة الخفية، الطبعة الاولى، 2008، ص268.

38- التغير الاجتماعي في ايران بعد حقبة الخميني (تقرير موجز لمجموعة العمل)،المصدر السابق،ص10.

39-المصدر نفسه ،ص11.

40- تييريل كوفييل، المصدر السابق، ص236.

41- الامام الخميني قائد المسيرة، سنوات اربع في الثورة والعطا، المصدر السابق، ص21.

42- كيم خديجة، المصدر السابق، ص55.

43- التغيير الاجتماعي بعد حقبة الخميني (تقرير موجز لمجموعة العمل) ، المصدر السابق، ص25.

44-المصدر نفسه ،ص11.

45-مركز البحوث والمعلومات ،مدخل في السياسة الاقتصادية للمؤسسة الدينية في ايران بعد 1983/3/24،صص6-9.

46-المصدر نفسه،صص16-17.

47- تييري كوفييل، المصدر السابق، ص307-306.

48- يوسف علي عبد، المصدر السابق، ص ص 160-161.

49- خليل ابراهيم العزاوي، اهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الايراني، العدد الثاني، مجلة الامن القومي، بغداد، 1989، ص260.

50- سيمون، كوزتس، المصدر السابق، ص170.

51-خليل ابراهيم العزاوي ،المصدر السابق،ص 260.

52-كيم خديجة ،المصدر السابق،ص57.

53- الامام الخميني(قائد المسيرة) سنوات اربع من الثورة والعطاء، لامكان طبع، لاسنة، ص22-23-24.

الهوامش:

1- احمد فليح حسن الجبوري ، ايران في عهد الامام الخميني دراسة في السياسة لداخلية(25 شباط 1980-22 حزيران، 1981) رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة بابل كلية التربية للعلوم الانسانية، 2015.
2- احمد مهابة، ايران بين التاج والعمامه، بغداد، 1989
3-ارواند ابراهيميان، ايران بين ثورتين، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، ،الجزء الثاني، بغداد، 1983.

4-التغير الاجتماعي في ايران بعد حقبة الخميني (تقرير موجز مجموعة العمل)، مركز الدراسات الدولية والاقليمية، كلية الشؤون الدولية ، جامعة جورجتاون في قطر، بلا سنة.
5- الامام الخميني(قائد المسيرة) سنوات اربع من الثورة والعطاء، لامكان طبع، لاسنة.
6- تييري كوفييل، ايران الثورة الخفية، الطبعة الاولى، 2008.
7- امجد عبد الغفور محمد، الدين والتحديث في ايران دراسة في موقف المؤسسة الدينية من عملية التحديث في ايران 1900-1971، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1988.

8-امل عباس جبر البحراني، الثورة الاسلامية في ايران دراسة تاريخية في اسبابها ومقدماتها ووقائعها، الطبعة الاولى،الاردن،2018.

9- جارها دكو نسلمان، سطوح نجم السبعة، ترجمة محمد ابو رحمة، الطبعة الثانية، القاهرة، 1993.
10- جون ليمبرت، ايران حرب مع التاريخ، ترجمة حسين عبد الزهرة، البصرة، 1992.
11- حسيب عارف العبيدي، النظام السياسي في ايران (1979-1984)، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، سلسلة الدراسات الايرانية، الجامعة المستنصرية، 1985.

12- خليل ابراهيم العزاوي، اهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الايراني، العدد الثاني، مجلة الامن القومي.
13- راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الاوسط، الطبعة الثانية القاهرة، 1950
14- رياض نجيب الرئيس، مصاحف وسيوف ايران من الشاهنشاهية الى الخاتمية، بيروت، 2000.
15- سيمون كوزتس، النمو الاقتصادي الحديث، ترجمة لجنة من الاساتذة الجامعيين ، بيروت، 1966.

16- على محافظة، ايران بين القومية الفارسية والثورة الاسلامية، بيروت، 2013.

17- غلام رضا نجاتي، التاريخ الايراني المعاصر، ايران في العهد البهلوي، ترجمة عبد الرحيم الحمراني قم، 2008.
18- كيم خديجة، قيام الجمهورية الاسلامية الايرانية وانعكاساته الداخلية الخارجية، 1979-1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد قيصر، سبكرة، الجزائر، 2015.
19- محمد وصفي ابو مغلي، دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1983-1989.

20- مهدي بازركان، الثورة الايرانية في حركتين، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1986.
21- وداد جابر غازي ،التجربة الاصلاحية في ايران 1997- 2005)في عهد الريئس الاسبق محمد خاتمي انموذجا ، العدد43، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،2013.
22- وفاء عبد المهدي راشد الشمري، الجمهورية الاسلامية الايرانية ومقومات نشوها(1979-1980) دراسة تاريخية، اطروحة، دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية ، 2015.
23-يوسف على عبد، اثر التجارة الخارجية في تعميق التبعية الاقتصادية، العدد الاول والثاني، مجلة دراسات ايرانية، البصرة، 2000